

تقلبات الأسواق بالربع الثالث جاءت أكبر من المتوقع

«الوطني»: الفيدرالي قد يمتنع عن رفع الفائدة في 2015

أولاً: متى سيتم فعلياً رفع الأسعار وماذا ستكون ردة فعل الأسواق؟ ثانياً: هل المجلس جدي بشأن اتخاذ خطوة رفع الأسعار؟ لاسيما أنه قد أجلبها سابقاً نتيجة بعض التطورات العالمية التي لا دخل للمجلس بها بشكل مباشر. وتعد الصين وأسواقها عاملاً أساسياً له وتأثير على كل من الاقتصاد الأميركي ومعدل التضخم العالمي وأسعار السلع أو غيرها، إلا أن مجلس الاحتياط الفيدرالي جعل من هذا التاجيل وخلق المبررات له منذ العام 2008 وهو ما قد بدأ يؤثر على مصداقيته. فقد توقع أربعة أعضاء من لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية في اجتماع شهر سبتمبر رفع الأسعار في العام 2016 مقارنةً باتنين من أعضاء اللجنة فقط في اجتماع شهر يوليو، ولا تزال الأغلبية تتوقع رفع الأسعار هذا العام مع وجود اجتماعين للجنة من المزمع عقدهما في أكتوبر وديسمبر، إلا أن تلك التوقعات قد جاءت قبل تقرير التوظيف الأخير في سبتمبر.

الأسواق الناشئة

وقال التقرير أنه رغم ركود التقلبات نسبياً في هذه المرحلة، إلا أن مصادرها ما زالت قائمة. فقد تراجعت معظم التوقعات لهذا العام خلال الأشهر الأخيرة (كتوقعات «وول ستريت» وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى آخره) لتبلغ 3٪ أو أقل للاقتصاد العالمي نتيجة تراجع بيانات الصين والأسواق الناشئة. ومن بين أكبر الاقتصادات، شهد اقتصاد كل من روسيا وكندا والبرازيل ركوداً خلال النصف الأول من العام 2015، بينما حافظت أوروبا واقتصاداتها على النمو فوق عتبة 1٪، كما أن البنك المركزي الأوروبي على استعداد لتمديد برنامج التيسير الكمي إذا استدعت الحاجة وفق ما قاله الرئيس ماريو دراغي. وقد ارتفعت المخاطر لجميع تلك الاقتصادات نتيجة بيانات اقتصاد الصين.



الأسهم الصينية بواقع 7٪ منذ تاريخه من السنة المالية (ويواقع 28٪ في الربع الثالث) كما تمت مراجعة التوقعات وخفضها إلى أقل من 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي من قبل معظم المحللين مع استمرار وجود تساؤلات بشأن وتيرة النمو الحقيقي والفعلي. وقد كان من المفترض أن يقوم مجلس الاحتياط الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في اجتماعه الأخير خلال شهر سبتمبر إلا أنه أجل هذه الخطوة نتيجة التطورات التي طرأت على أسواق المال. لذا فقد أعلنت رئيسة المجلس جانيت بلين ولجنة السوق المفتوحة الفيدرالية أن المجلس قد اتخذ قرار الانتظار مع التوقع برفع الأسعار قبل نهاية العام، وبينما بدأت خطوة اللجنة والمجلس صائبة إلا أنه بعض الأمور قد ظلت مبهمه،

في خضم الانتعاش الذي تسبب في تضاعف أسعار الأسهم خلال أقل من عام واحد، وقد خلفت التقلبات في أسواق الصين خلال الربع الثالث أثرها في جميع الأسواق الأخرى والتي من بينها الأسواق الناشئة (أسعار صرف العملات والسندرات) وأسواق السلع، وتراجعت

الناتج المحلي الإجمالي الصيني بواقع 6,9٪ على أساس سنوي في الربع الثالث مسجلاً انطاً وتيرة له منذ العام 2009.

الأزمة الصينية

وأوضح التقرير أن الأسهم الصينية قد تأثرت بتراجع البيانات الاقتصادية وتراجع الثقة بصورة مفاجئة وذلك

التصورات غير الواقعية حول عمليات الشراء، وتقليل أسعار الفائدة، وتقليل قيمة عملة الريميني، وتسهيل عمليات التداول لأسعار الصرف. إلا أن جميع تلك الإجراءات قد فشلت في إقناع المستثمرين وتصحيح التراجع الذي شهدته سوق الأسهم الصينية. وقد كذب ضعف النتائج

التقلبات الأخيرة

والخسائر

في الأسواق

تعزى إلى التطورات

في الصين

وأمركا

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن الربع الثالث من العام 2015 شهد تقلبات في الأسواق بصورة أكثر من المتوقع متأثرة بالعددي من العوامل كإقتصاد الصين والسياسة النقدية لمجلس الاحتياط الفيدرالي، إذ أنهت معظم الأسواق الربع الثالث بتسجيل تراجع ملحوظ في نشاط الأسهم منذ تاريخها من السنة المالية مع تراجع الأسهم الأميركية بنحو 7٪ لمؤشر داو جونز الصناعي وبنحو 5٪ لمؤشر ستاندراند بورز. وقد شهدت الأسواق تعافياً نسبياً خلال الربع الرابع من العام 2014 إلا أن الدولار ارتفع أمام معظم العملات وأمام اليورو بواقع 8٪ منذ تاريخه من السنة المالية، وقد ظلت أسعار الفائدة الأميركية كما هي دون تغيير أو قد سجلت تراجعاً طفيفاً خلال العام، على الرغم من التراجعات بان مجلس الاحتياط الفيدرالي يعترف بالفائدة للمرة الأولى منذ 9 سنوات. وقد جاءت بيانات التوظيف في أميركا منخفضة حسب التقرير الأخير في سبتمبر، والتي أظهرت زيادة الوظائف بواقع 142 ألف وظيفة جديدة، وتماشياً مع ذلك فمن المفترض أن يمتنع مجلس الاحتياط الفيدرالي من القيام بأي رفع للفائدة هذا العام.

التقلبات بالأسواق

وأشار التقرير إلى أن التقلبات الأخيرة والخسائر في الأسواق تعزى إلى التطورات في الصين وأميركا اللتين تعان أكبر القوى الاقتصادية في العالم. فقد تراجع النمو الاقتصادي في الصين ليتراجع تبعاً نشاط الأسهم، الأمر الذي دفع الحكومة لاتخاذ الخطوات اللازمة من أجل دعم الأسواق المالية والنمو الاقتصادي، ولكن دون جدوى، لاسيما فيما يخص أسواق الأسهم. وقد شملت تلك الخطوات العديد من السياسات التي من ضمنها تسهيل قوانين الاقتراض، وتطبيق عمليات الشراء

استمرار النمو اقتصادي لدول الخليج رغم هبوط النفط

بين الفترة والأخرى للقيام بالإصلاحات المالية والتدابير على مستويات الإنفاق. ومن المفترض أن تشكل احتياطات تلك الاقتصادات دعماً كافياً على المدينين القريب والمتوسط. كما ستضطر تلك الدول إلى الاقتراض قريباً على مستوى محلي وعالمي، حيث أعلنت السعودية عن نيتها لاقتراض المزيد بنحو 28 مليار دولار هذا العام، وتترقب السلطات الكويتية قيامها ببعض الإصدارات قبل نهاية العام. وتحافظ الدول الرئيسية في المنطقة على تصنيفات سيادية جيدة ومستويات متدنية من الدين العام.

توقع تقرير «الوطني» استمرار الاستقرار الاقتصادي لدول مجلس التعاون لاسيما في قطاعاتها غير النفطية (بواقع 4٪ إلى 7٪). كما لاتزال أسعار النفط في مواجهة العديد من الضغوطات بعد أن شهدت تعافياً نسبياً في الفترة الأخيرة، وترجع تلك الضغوطات إلى تراجع الطلب العالمي وإنتاج النفط الصخري وعدم قيام «أوبك» بخفض إنتاجها، بالإضافة إلى عودة إيران لأسواق النفط. ولا تزال دول مجلس التعاون تسيطر على خططها للبنية التحتية وإنفاقها من أجل دعم اقتصاداتها مع الأخذ بعين الاعتبار حاجتها

يتم تخصيصها للدائنين من بنوك وشركات

«أنابيب» تزيد رأسمالها 90 مليون دينار

يوسف لزام

وافقت الجمعية العمومية غير العادية والمؤجلة لشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية بنسبة حضور 55,5٪ وبحضور ورئاسة رئيس مجلس إدارة الشركة عادل محمد بهبهاني، على 5 بنود كان في مقدمتها «النفط في مستقبل الشركة»، كما وافقت الجمعية على زيادة رأسمال الشركة من 22,5 مليون

دينار إلى 112,6 مليون دينار بمقدار 90,1 مليون دينار موزعة على 901,320 مليون سهم عادي يتم تخصيصها لدائني الشركة من بنوك ومصارف وشركات وذلك عن طريق تحويل مديونياتهم إلى أسهم في رأسمال الشركة، مع تنازل المساهمين الحاليين عن حقيهم في الانتخاب وتفويض مجلس الإدارة في تحديد مواعيد وشروط تخصيص. وعدلت الجمعية نص المادة

بالسوق غير الرسمي

تعويم الدولار يرفع سعر الدينار لـ 28 جنيهاً مصرياً

القاهرة - ناهد إمام

قفز السعر الرسمي للدولار داخل السوق النقدي الأجنبي المصري إلى 26,27 جنيهاً للشراء والبيع 26,60 جنيهاً، كما وصل إلى 28 جنيهاً للبيع للأفراد في السوق غير الرسمية، والشراء إلى 26,75 جنيهاً، وذلك بعد الزيادة المتوالية لسعر صرف الدولار الأميركي أمام الجنيه المصري بقيمة 20 قرشاً ليصل إلى 8,03 جنيهات في السعر الرسمي للبيع وإلى 8,55 جنيهات في السعر غير الرسمي. كما ارتفعت أسعار صرف باقي العملات العربية في السوق غير الرسمي إلى 2,16 جنيهه للريال السعودي للشراء من العملاء و2,24 جنيهه للبيع وفي السعر الرسمي وصل سعر الشراء إلى 2,12 جنيهه والبيع 2,14 جنيهه.

وارتفع سعر الشراء غير الرسمي للدولار البحريني إلى 22 جنيهاً للشراء والبيع إلى 22,90 جنيهاً والشراء الرسمي إلى 21,03 جنيهاً والبيع 21,79 جنيهاً. وفي هذا الإطار، قال الدكتور مدير مركز الدراسات الاقتصادية باكايمية السادات للعلوم الإدارية عبد المطلب عبدالحميد إن المشكلة احتدمت



فرصة جيدة لتحويل الأموال والاستثمار في مصر بعد ارتفاع سعر صرف الدينار

في تعويم الدولار حالياً وتسببت في ارتفاع أسعار جميع العملات أمام الجنيه ومن بينها الدينار الكويتي، نتيجة انخفاض الاحتياطي الدولار بالبنك المركزي إلى 16,33 مليار دولار خلال الشهر الماضي من جراء عدة أسباب في مقدمتها نقص معدلات الحركة السياحية الوافدة إلى مصر وبالتالي نقص العملة إلى جانب تراجع معدلات

التصدير مع السياسات التي فرضها البنك المركزي منذ أكثر من 3 شهور لأحكام الرقابة على الدولار بتحديد حد أقصى للإيداع والصرف اليومي للعملة الأجنبية ساهمت في نقص توافد الدولار على البنوك، وأشار إلى أن نقص قيمة العملة الوطنية نتيجة تراجع معدلات الإنتاج في مختلف القطاعات بصورة ملحوظة.



تقليل عدد الحفارات في أميركا يعزز القناعة بانخفاض الإنتاج النفطي الأميركي خلال 2016

العالمي على النفط عند 1,4 مليون برميل يومياً خلال الربع الرابع من 2015 مع بقاء الطلب العالمي على نفط (أوبك) حول 30,5 مليون برميل يومياً. وذكر الشطبي أنه حسب التوقعات لعام 2016 فإن معدل تنامي الطلب العالمي على النفط سيكون 1,2 مليون برميل يومياً وينخفض إجمالي الإمدادات من خارج (أوبك) بواقع 500 ألف برميل يومياً بفعل ضعف أسعار النفط وربما استيعاب النفط الإيراني بتدرج «وهذا لا يعارض الشكوك حول أداء الاقتصاد العالمي خلال 2016 مع قيام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته».

وأشار إلى أن من العوامل التي ستؤثر على الإمدادات النفطية إعلان بعض الشركات الكبرى خفض أنفاقها الاستثماري، ومنها شركة توتال الفرنسية التي أعلنت خفضاً في أنفاقها الاستثماري ليكون بين 17 و19

مليار دولار خلال 2017 مقارنة مع 28 مليار دولار في 2013 وشركة بتروبراس البرازيلية وشركة شل العملاقة «وهذا بلا شك يؤثر على الإمدادات المستقبلية».

وقال الشطبي، إنه بحسب جهات عالمية معتبرة فمن المتوقع تنامي الطلب العالمي على النفط خلال السنوات القادمة 2016 - 2020 بمعدل مليون برميل يومياً خصوصاً مع توقعات تغير مساهمة أنواع الطاقة المختلفة ورفع كفاءة استخدام الطاقة.

وبين أنه لضمان كفاية في إمدادات النفط لا بد للأسعار من الارتفاع بصورة تدريجية وثابتة باتجاه 85 دولاراً للبرميل بحلول 2020، مما يشير إليه عدد من المراقبين مع انخفاض الاستثمار لتطوير نفط جديد.

مؤشرات إيجابية

الشطبي: توقعات

بتنامي الطلب

العالمي

على النفط خلال

2020 - 2016

بمعدل مليون

برميل يومياً

الطلب العالمي

كونا، رأى محلل نفطي أن هناك ثلاثة عوامل تتنافس حالياً على تحديد مسار السوق النفطي خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أن مرحلة التوازن في السوق بدأت مع دوران أسعار نفط خام الإشارة مزيج برنت حول 50 دولاراً للبرميل. وقال المحلل النفطي محمد الشطبي إن دوران الأسعار حول مستواها الحالي هو أداة السوق الفعالة باتجاه التوازن، موضحاً أن العوامل المتنافسة على تحديد مسار السوق تتمثل في التوقعات بخفض وتيرة إنتاج النفط الأميركي، والاختلاف حول توقيت عودة النفط الإيراني للسوق النفطي، فضلاً عن التوقعات بخفض مستوى تنامي الطلب العالمي خلال 2015 مع شكوك حول أداء الاقتصاد العالمي.

وذكر الشطبي أنه في ضوء مستجدات السوق في النصف الثاني من 2014 أرست منظمة (أوبك) بمؤتمرها الوزاري في 27 نوفمبر 2014 قواعد جديدة لاستقرار الأسواق وإعادة التوازن تتمثل في اللجوء إلى أساسيات السوق لتحديد السعر المستهدف لإعادة التوازن للسوق النفطي من خلال تشجيع النفوط التقليدية مقابل النفوط غير التقليدية ذات الكلفة العالية.

وبيّن على ذلك، أوضح أن الحديث عن استهداف مستويات للأسعار بعينها لا يدخل ضمن هذه الاستراتيجية بل على العكس يعيد ارتفاع الفائض بشكل كبير وتعود معه الضغوط على الأسعار ولن يتحقق توازن السوق بل على العكس يزيد في تعقيد مسار توازن السوق والذي بدأت مرحلته. وأفاد بأن استمرار انخفاض عدد الحفارات في الولايات المتحدة الأميركية يعزز من قناعتها بأن إنتاج النفط الأميركي في انخفاض خلال 2016، مشيراً إلى أن وكالة الطاقة الدولية أكدت الاتجاه المتوقع خلال الأشهر المقبلة حيث تشير إلى ارتفاع الطلب